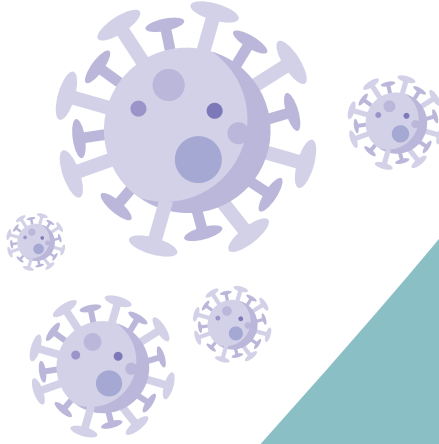




Palestinian Centre for Human Rights (PCHR)
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أوضاع عمال قطاع غزة في ظل جائحة كورونا



يناير 2021

محتويات التقرير

5	مقدمة
7	أولاً: تأثير جائحة كورونا على عمال قطاع غزة
10	ثانياً: تضرر العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة
11	1. عمال قطاع الصناعة
11	■ عمال الصناعات الغذائية
12	■ عمال الصناعات البلاستيكية
14	■ عمال الصناعات الورقية
15	■ عمال الصناعات الجلدية
17	■ عمال الصناعات الكيماوية
18	■ عمال الصناعات الهندسية والمعدنية
19	■ عمال الصناعات الخشبية
21	■ عمال الصناعات الانشائية
23	■ عمال صناعات الملابس والنسيج
26	2. العمال في قطاع التجارة
28	3. العمال في قطاع السياحة وشركات السفر
30	4. العمال في قطاع المقاولات
32	5. العاملين في قطاع المواصلات (السائقين)
34	6. العمال في قطاع التعليم الخاص
36	7. العمال في قطاع الصيد البحري (الصيادين والمهن المرتبطة بالصيد)
38	8. العاملين في قطاع كوافير وتصفيف الشعر
40	9. العمال في قطاع الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية
42	10. العمال في الزراعة
45	ثالثاً: التدخلات الحكومية لدعم وإعانة العمال المتضررين من جائحة كورونا
51	التوصيات

مقدمة

يتناول هذا التقرير تأثير جائحة كورونا على واقع العمال والعاملات في قطاع غزة، الذين تفاقمت أوضاعهم بشكل غير مسبوق بسبب الاجراءات الوقائية والقيود المفروضة للحد من انتشار فايروس كورونا، بما في ذلك فرض حظر التجول الليلي وحظر التجول الكامل يومي الجمعة والسبت من كل اسبوع.

وقد تسببت هذه القيود في شلل جزئي عمّ قطاع غزة، ساهم في تعميق أزمات آلاف العمال، معظمهم من عمال المياومة (العمال ذوي الدخل اليومي) الذين يكتسبون قوت يومهم من الأعمال اليومية، المرتبطة بالمؤسسات والمنشآت التي أُغلقت أو تقلص العمل فيها كالمصانع، المتاجر، المدارس والجامعات ورياض الأطفال، المؤسسات الأهلية، صالات الأفراح، المطاعم، المقاهي، صالونات الكوافير والحلاقة، النوادي وصلالات الألعاب الرياضية، الأسواق الشعبية الأسبوعية، وتوقف حركة المواصلات.

ويرصد هذا التقرير الأضرار التي لحقت بالعمال والعاملات، والتي تراوحت بين تسريحهم من العمل أو تقليص عدد أيام/ أو ساعات عملهم، أو تقليص أجورهم، التي كانت منخفضة أصلاً، وكان معظمهم يتقاضون رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور المعتمد في فلسطين. كما يفتقد هؤلاء العمال لمعظم الحقوق التي ينص عليها قانون العمل الفلسطيني، والمواثيق الدولية ذات الصلة بالعمل والعمال، كالأجر المنتظم، الضمان الاجتماعي، مكافأة نهاية الخدمة، الاجازات الاسبوعية والسنوية والمرضية مدفوعة الأجر.

ويسلط التقرير الضوء، من خلال إفادات العمال، على تدهور ظروفهم المعيشية والإنسانية، حيث فقدوا مصادر دخلهم، وأصبحوا من دون مصدر دخل يؤمن لهم الحدود الدنيا من احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية، وغدوا يفتقدون

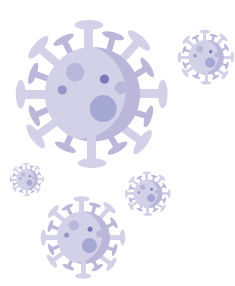
لأدنى مقومات العيش بكرامة.

ويُقيّم التقرير التدخلات الحكومية للتخفيف من الآثار السلبية الواقعة على عمال وعاملات قطاع غزة في ظل جائحة كورونا، مؤكداً أن هذه التدخلات محدودة، وغير كافية، ولا تلبي أدنى احتياجاتهم، ولا تغطي جميع العمال المتضررين من جائحة كورونا. كما أن المساعدات المقدمة للعمال تعتبر مبالغ مقطوعة ولمرة واحدة في معظم الأحيان، ولا تسد العجز الناجم عن تأثيرات الجائحة عليهم، ولا توفر لهم الحياة الكريمة أثناء انقطاعهم عن العمل لفترات طويلة. علاوة على ذلك، فإن آلية توزيع تلك المساعدات لم تخضع لمعايير توزيع واضحة، وقد حرم آلاف من العمال والعاملات من الحصول على أي مساعدات مالية، رغم استحقاقهم، كونهم فقدوا عملهم، وانضم معظمهم إلى صفوف العاطلين عن العمل.

ويهدف التقرير إلى الخروج بتوصيات للحد من الانتهاكات الواقعة على عمال وعاملات قطاع غزة في ظل الإجراءات الطارئة للحد من انتشار فيروس كورونا، وحث الحكومة على حماية حقوق العمال وإغاثتهم بشكل عاجل لتعزيز قدرتهم على العيش بكرامة.

واعتمد التقرير على حصر فئات العمال التي تضررت نتيجة جائحة كورونا في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد تم جمع البيانات الخاصة بالعمال (أصحاب الحق) من محافظة محافظات قطاع غزة الخمس: محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة الوسطى، محافظة خان يونس، ومحافظة رفح. كما تم التواصل مع الجهات الحكومية المختصة (أصحاب الواجب) في شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة. وبسبب القيود المفروضة ومنع التجول، لجأ باحثو المركز، في حال تعذر إجراء المقابلات بشكل شخصي، إلى عمل المقابلات عن طريق الهاتف، البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.





أولاً: تأثير جائحة كورونا على عمال قطاع غزة

تدهورت أوضاع العمال والعاملات في قطاع غزة بشكل غير مسبوق منذ مارس 2020، وذلك بالتزامن مع بدء انتشار فيروس كورونا في العالم، ووصوله إلى فلسطين، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية حالة الطوارئ. ورغم أن هذه الخطوة ضرورة واجبة من أجل سلامة المجتمع، غير أنها تسببت في شلل جزئي في قطاع غزة، ساهم في تعميق أزمات آلاف العمال، معظمهم من عمال المياومة (العمال ذوي الدخل اليومي) الذين يكتسبون قوت يومهم من الأعمال اليومية، المرتبطة بالمؤسسات والمنشآت التي أغلقت بسبب حالة الطوارئ (المصانع، المتاجر، المدارس والجامعات ورياض الأطفال، المؤسسات الأهلية، صالات الأفراح، المطاعم، المقاهي، صالونات الكوافير والحلاقة، النوادي وصالات الألعاب الرياضية، الأسواق الشعبية الأسبوعية، وتوقف حركة المواصلات). وقد قامت السلطات منذ مطلع مايو 2020 بتخفيف إجراءات حالة الطوارئ في القطاع، وسمحت للمؤسسات العامة والخاصة بمعاودة عملها بشكل محدود، ووفق شروط محددة.

وقد فاقم ذلك أوضاع من معاناة عمال قطاع غزة، الذي يعاني منذ عام 2007 مجموعة من الأزمات المتلاحقة بسبب الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ نحو 14 عاماً، وبسبب تداعيات الانقسام السياسي أيضاً. وقد تركت هذه الأزمات آثاراً كارثية على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان القطاع، وقد كانت فئة العمال، أكثر الفئات تضرراً نتيجة هذه الأزمات، بسبب الانهيار الاقتصادي وتداعياته على منشآت عمل القطاع الخاص، الصناعية والتجارية والخدماتية، والعاملين فيها. وجراء ذلك ارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة نتيجة هذه الأزمات إلى 46%، بواقع 211.300 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%¹.

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون ثاني - آذار 2020)، 2020/5/31.

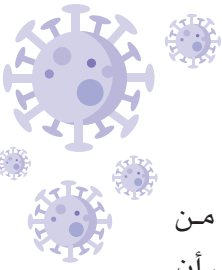
وفي شهر أغسطس 2020 تفشى فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وخارج مراكز الحجر الصحي، وقامت السلطات في قطاع غزة بفرض حظر التجوال، وتعليق العمل في المؤسسات الرسمية والخاصة وإغلاق المؤسسات التعليمية والمساجد والأسواق وصالات الأفراح والنوادي، والمنشآت الصناعية والتجارية، لحصر الوباء وتحديد أماكن الإصابة المحتملة والتعامل مع الحالات المخالطة.

وبعد نحو شهر، خفضت السلطات في قطاع غزة من اجراءاتها، وأبقتها على المناطق التي صنفت بأنها حمراء (أي يتفشى فيها وباء كورونا بشكل كبير)، كما استحدثت نظام منع التجوال يومي الجمعة والسبت من كل اسبوع بشكل كامل في كافة مناطق قطاع غزة. ورغم ذلك ظل العمل معلقاً في عدد كبير من المنشآت والمؤسسات، عدا عن تخفيض ساعات العمل في معظم المنشآت التي سُمح لها بالعودة إلى العمل. وقد أدى ذلك إلى شلل شبه كلي، ساهم في تفاقم الحالة المزرية للعمال في القطاع، حيث باتوا من دون مصدر دخل يؤمن لهم الحدود الدنيا من احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية.

وقد بلغ عدد العمال المتضررين من الاجراءات الوقائية والقيود المفروضة للحد من انتشار فايروس كورونا نحو 160 ألف عامل وفقاً للاتحاد العام لنقابات العمال في غزة. وقد تراوحت أضرار العمال بين تسريحهم من العمل أو تقليص عدد أيام/ أو ساعات عملهم، أو تقليص أجورهم، التي كانت منخفضة أصلاً. وكان نحو 80% من هؤلاء العمال يتقاضون رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور المعتمد في قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2012م، والذي ينص على أن يكون الحد الأدنى للأجر الشهري مبلغ 1450 شيكل، وأن يكون الحد الأدنى لأجور عمال المياومة وخاصة العاملين بشكل يومي غير منتظم 65 شيكل يومياً.

وقد أفاد سامي العمصي، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في غزة، أن تداعيات الإغلاق لمواجهة انتشار وباء كورونا فاقمت معاناة العمال الفلسطينيين في قطاع غزة





إلى درجة غير مسبوقه، وخلفت واقعاً مأساوياً وكارثياً لهم، وقد جاء ذلك ليزيد من معاناتهم الناجمة عن الحصار الاسرائيلي والانقسام الفلسطيني. وأضاف العمصي أن عدد العمال المتضررين المسجلين بلغ ما يقارب 160 ألف عامل، حيث أصبح 55% منهم عاطلون عن العمل، و70% منهم تحت خط الفقر.

وأوضح العمصي أن أوضاع العمال في غزة تفاقمت إلى الأسوأ منذ مارس 2020، وهي الفترة التي بدأت فيها حالة الطوارئ، وتوقف خلالها العمل في الكثير من القطاعات الاقتصادية والخدماتية والتجارية، وقد كان العمال هم الأكثر تضرراً باعتبارهم الحلقة الأضعف والفئة الهشة التي تحتاج إلى الدعم المستمر، كونها تتلقى أجور بالقطعة أو باليومية أو في عدد ساعات العمل، وأي تعطل لعجلة الانتاج يفضي بالضرورة إلى انهيار هذه الطبقة الكادحة، وجعل العمال وأفراد أسرهم عرضة للجوع.

ووفقاً للعمصي فإنه منذ شهر أغسطس 2020، تفاقمت أوضاع العمال بشكل غير مسبق، وذلك بالتزامن مع تفشى فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وخارج مراكز الحجر الصحي، وقيام السلطات في قطاع غزة بفرض حظر التجوال، وتعليق العمل في المؤسسات الرسمية والخاصة وإغلاق المؤسسات التعليمية والمساجد والأسواق وصالات الأفراح النوادي، والمنشآت الصناعية والتجارية، لحصر الوباء وتحديد أماكن الإصابة المحتملة والتعامل مع الحالات المخالطة. وقد أدى ذلك إلى شلل شبه كلي، ساهم في تفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة للعمال في القطاع، حيث توقف نحو 90% من العمال عن العمل، وباتوا من دون مصدر دخل يؤمن لهم الحدود الدنيا من احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية².

2. مقابلة مع سامي العمصي، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في غزة، بتاريخ 2020/10/27.

ثانياً: تضرر العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة

تضرر خلال جائحة كورونا، وبسبب الاجراءات التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية والمتثلة في إعلان حالة الطوارئ في مارس 2020، وقيام السلطات في غزة بإعلان منع التجوال وإغلاق الطرق بين محافظات قطاع غزة في أغسطس 2020، معظم العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تشمل: قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع السياحة وشركات السفر، قطاع المقاولات، قطاع المواصلات (السائقين)، قطاع التعليم الخاص، قطاع الصيد البحري، قطاع كوافير وتصفيف الشعر، قطاع الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية، والقطاع الزراعي.



العمال في قطاع الصناعة

يشمل قطاع الصناعة: الصناعات الغذائية، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الورقية، الصناعات الجلدية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الهندسية والمعدنية، الصناعات الخشبية، الصناعات الانشائية، وصناعات الملابس والنسيج.

■ عمال الصناعات الغذائية

توقفت خلال فترة الطوارئ غالبية المصانع الغذائية في محافظات غزة، وتعطلت طاقتها الإنتاجية، ولم يعمل طيلة هذه الفترة سوى 15 مصنعاً من أصل 82 مصنعاً وقد فاقم ذلك من الأزمة التي تمر بها الصناعات الغذائية بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، حيث كان قد تقلص عدد المصانع في قطاع غزة على مدار سنوات الحصار إلى نحو 50% فقط من إجمالي عدد المصانع التي كانت قائمة قبل عام 2007. وقد بلغ عدد العمال الذين باشرُوا عملهم خلال فترة الطوارئ نحو 500 عامل فقط من أصل 2200 عامل هو إجمالي عدد العاملين في هذه المصانع، وبعد تخفيف إجراءات الحظر تصاعد عدد العاملين إلى 1200 عامل عادوا للعمل مجدداً في 40 مصنع. وقد حاول اتحاد الصناعات الغذائية قدر الامكان تقديم المساعدة لكافة المصانع المنضوية تحت لواءه للعمل في ظل هذه الظروف الصعبة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية، للحصول على التصاريح اللازمة للتقل داخل المحافظات طيلة فترة الحظر التام، وذلك لأهمية عمل هذه المصانع في تلبية احتياج السوق المحلي في هذه الظروف³.

3. مقابلة مع محمد عايش، ممثل اتحاد الصناعات الغذائية، بتاريخ 2020/10/6.

وجراء ذلك، تدهورت أوضاع العاملين في الصناعات الغذائية، خاصة أولئك الذين يحصلون على أجر يومي مقابل عملهم.

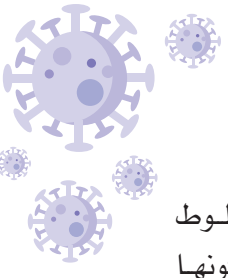
فقد أفاد المواطن أكرم العنزي، متزوج، ويعيل أسرة مكونة من 13 فرداً، ويعمل في مصنع للصناعات الغذائية، الواقع في المنطقة الصناعية ببلدة بيت حانون شمال قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل في المصنع منذ حوالي 6 سنوات، وتمتد ساعات عملي من 7 صباحاً حتى 7 مساءً، وأتقاضى مبلغ 40 شيكل عن كل يوم عمل، وأنفق أنا وأفراد أسرتي من هذا المبلغ الضئيل على احتياجاتنا الأساسية بشكل يومي. وبتاريخ 2020/8/25، توقفت عن العمل، واستمر التوقف طيلة فترة الطوارئ، ومنذ ذلك الوقت أعيش في ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة، بحيث لا تتوفر متطلبات الحياة الطبيعية داخل المنزل، وأصبحنا نفتقد لأدنى احتياجاتنا الأساسية، خاصة أنني لم أتلق أي مساعدة مالية خلال فترة بقائي في المنزل من دون عمل“.

■ عمال الصناعات البلاستيكية

توقفت خلال فترة الطوارئ أنشطة معظم المصانع البلاستيكية، فيما عدا تلك التي تنتج المواد التي تخدم قطاعي الصناعات الغذائية والكيميائية، بحيث تم تسريح عدد كبير من العمال وتقليص العمل على خطوط الإنتاج. وقد عملت خلال هذه الفترة 5 مصانع فقط من أصل 65 مصنعاً مسجلاً لدى اتحاد الصناعات البلاستيكية، ثم تصاعد العمل بشكل تدريجي مع تخفيف إجراءات الحظر لتعمل 45 منشأة بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 20% من قدرتها الإنتاجية. وكان يعمل في قطاع الصناعات البلاستيكية، قبل انتشار الوباء وفرض إجراءات الحظر، نحو 800 عامل، أما في





فترة الحظر فقد تقلص العدد إلى نحو 100 عامل، لاقتصار العمل على خطوط الانتاج والمصانع التي تنتج المواد البلاستيكية للصناعات الغذائية والكيميائية كونها سلع يحتاجها الجمهور العام فترة الحظر. ومع اجراءات تخفيف الحظر تصاعد العدد إلى 200 عامل يعملون في 45 مصنع تم عودة العمل فيها بعد التخفيف⁴.

وبسبب تقليص العمل في مصانع المواد البلاستيكية، تدهورت أوضاع العاملين فيها، خاصة أن معظمهم يحصلون على أجر يومي مقابل عملهم.

فقد أفاد المواطن علاء أبو سمك، 33 عاماً، متزوج ولديه 3 أطفال، ويعيل والديه، ويسكن في حي الصفطاوي، شمال مدينة غزة، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل فني في مصنع للصناعات البلاستيكية، يقع في المنطقة الصناعية (باديكو) منذ 9 أعوام، وأتقاضى أجراً شهرياً قدره 1500 شيكل في الوضع الطبيعي، لكن بعد ظهور وباء كورونا وإعلان حالة الطوارئ ومنع التجول توقفت عن العمل مثل باقي زملائي، واستمر ذلك مدة شهر، لم أتلق عنه أجر. وبعد أن عدت إلى العمل، بعد تخفيف اجراءات الاغلاق، أعمل حالياً يومين بالأسبوع فقط، وبالتالي سأحصل على أجر مقلص، يتناسب مع عدد أيام عملي. وقد كان مبلغ 1500 شيكل بالكاد يكفي لسد احتياجاتنا الأساسية، وكان يساعدي في ذلك مبلغ 100 دولار كنت أحصل عليها من المنحة القطرية، أما الآن فأوضاعنا صعبة جداً، ونفتقد أنا وأسرتي لأدنى متطلبات الحياة“.

كما أفاد المواطن حسن أبو ندي، 18 عاماً، أعزب، ويسكن في منزل عائلته الواقع في مشروع بيت لاهيا شمال قطاع غزة، وهو المعيل الوحيد لعائلته المكونة من والدته

4. مقابلة مع نرمين أبو مسامح، مدير اتحاد الصناعات البلاستيكية، بتاريخ 2020/10/7.

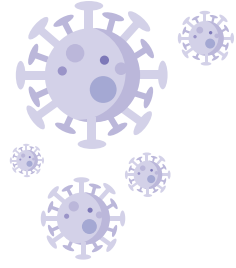
وأشقائه الأربعة، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل في مصنع للصناعات البلاستيكية، الواقع في المنطقة الصناعية ببلدة بيت حانون، ويمتد عملي لمدة 8 ساعات يومياً، مقابل أجر أسبوعي قدره 200 شيكل. وقد توقفت عن العمل لمدة أسبوعين خلال فترة الطوارئ في مارس 2020، ولم أتلق أجراً خلال تلك الفترة نظراً لأنني أعمل بنظام اليومية. وبتاريخ 2020/8/25، أي بعد تسجيل إصابات داخل قطاع غزة وفرض حظر التجول، توقفت عن العمل في المصنع مجدداً لأكثر من شهر، ونظراً لعدم تلقي الأجر، وعدم وجود أي مدخرات لدي، أصبحت أعيش أنا وعائلتي ظروفاً غاية في الصعوبة، وعجزت عن تأمين احتياجاتنا الأساسية، وعجزت كذلك عن تسديد المستحق من إيجار المنزل، والبالغ 500 شيكل شهرياً، واضطرتت إلى الاقتراض لتلبية احتياجات المنزل، وسداد جزء من مستحقات إيجار المنزل الذي نسكنه. كما أنني لم أحصل طيلة مكوثي عن العمل على أي إعانة من أي جهة كانت، وأخشى الآن طردي من المنزل بسبب تأخري عن سداد ما استحق من مبلغ إيجار المنزل، مع عدم قدرتي على السداد المنتظم“.

■ عمال الصناعات الورقية

توقفت خلال فترة الطوارئ معظم أنشطة الصناعات الورقية، فيما عملت 6 منشآت فقط من أصل 45 منشأة، وذلك بطاقة إنتاجية بلغت 5% من إجمالي طاقتها الإنتاجية، والتي كانت تبلغ قبل فترة الطوارئ 55%. بسبب الحصار الإسرائيلي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في غزة. وقد عمل خلال فترة الطوارئ 40 عامل من أصل 680 عامل، هم إجمالي العاملين في الصناعات الورقية، وارتفع العدد إلى 95 عاملاً في 24 مطبعة عادت إلى العمل، بطاقة إنتاجية بلغت





20 % فقط، وذلك بعد تخفيف الاجراءات الحكومية⁵.

وبسبب تقليص العمل في منشآت الصناعات الورقية، تدهورت أوضاع العاملين فيها، خاصة أن معظمهم يحصلون على أجر يومي مقابل عملهم.

فقد أفاد المواطن محمد المدهون، 36 عاماً، متزوج ولديه 4 أطفال، ويسكن في مخيم جباليا شمال قطاع غزة، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل في مطبعة للمطبوعات الجلدية والورقية، ويعمل معي في المطبعة 9 زملاء آخرون، والدوام في الوضع الطبيعي يمتد من 8 صباحاً حتى 6 مساءً، وأحياناً يزيد عن ذلك خلال مواسم المدارس والمناسبات. ومنذ إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، بعد تفشي كورونا داخل غزة تأثر العمل بشكل كبير، وقد انعكس ذلك على رواتب العاملين في المطبعة، بحيث تم تقليص راتبي من 1300 شيكل إلى 800 شيكل. كما تم تقليص عدد العاملين في المطبعة من 10 إلى 6 عمال. وبعد انتشار الوباء داخل غزة، تم اغلاق المطبعة بشكل تام، ولم أتلق راتباً عن فترة الاغلاق، وجلوسي في المنزل من غير عمل، لأنني أعمل بنظام المياومة. وطيلة هذه الفترة لم أتلق مساعدة من أي جهة كانت، وأصبحت غير قادرٍ على تدبير أمور عائلتي، ولا أستطيع شراء الأساسيات واحتياجات الأطفال وكذلك والدي المريض الذي أتكفل بمصاريفه“.

■ عمال الصناعات الجلدية

بلغ عدد المنشآت العاملة في الصناعات الجلدية بقطاع غزة قبل أزمة كورونا، 120

5. مقابلة مع خضر شنيورة، مدير اتحاد الصناعات الفلسطينية، بتاريخ 2020/10/15.

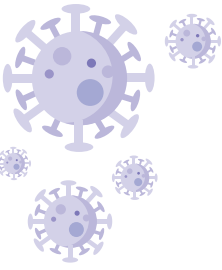
ورشة ومصنعاً، بطاقة إنتاجية 12% بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع نتيجة الحصار الإسرائيلي، وخلال فترة الطوارئ توقفت معظم أنشطة مصانع وورش الصناعات الجلدية في قطاع غزة، حيث استمر الاغلاق قرابة الشهر⁶⁶.

وقد أثر على العاملين بنظام المياومة في الصناعات الجلدية، حيث عمل خلال فترة الطوارئ 3 مصانع فقط، بنحو 30 عاملاً من أصل 120 عاملاً، هو إجمالي عدد العاملين في الصناعات الجلدية.⁶

وقد أفاد المواطن خالد الجوجو، 32 عاماً، من سكان مدينة غزة، متزوج وأب لطفل، لباحث المركز بما يلي:

” أعمل في ورشتي الخاصة، الواقعة داخل سوق مخيم جباليا شمال قطاع غزة منذ 8 سنوات تقريباً، فأنا متخصص بخياطة وتصليح الأحذية، وتمتد ساعات العمل من 8 صباحاً وحتى 5 مساءً، ويعمل في المحل 3 عمال يتقاضون يومياً مبلغاً يتراوح ما بين 15-20 شيكل، وذلك حسب ايراد المحل اليومي. ومنذ إعلان حالة الطوارئ في مارس من العام الجاري، شهد المحل اقبالاً ضعيفاً بسبب توقف المدارس والأفراح والمناسبات، لينعكس ذلك على الايراد اليومي للمحل مما اضطرني إلى تقليص أجور العمال الثلاثة، مع حاجتي لسداد مبلغ 700 شيكل قيمة الإيجار الشهري للمحل. وبعد ظهور حالات اصابة داخل قطاع غزة واعلان منع التجول في أغسطس، أغلقت ورشتي ومكثت في منزلي لمدة 40 يوماً، ولم أستطع تلبية احتياجات بيتي الأساسية وأهمها أدوية زوجتي التي أجرت عملية زراعة كلى قبل أشهر، وهي مرتفعة الثمن. وخلال هذه الفترة لم أحصل على أي مساعدات مالية باستثناء مبلغ 100 دولار كمساعدة من المنحة القطرية.





وبعد تخفيف اجراءات الطوارئ ومنع التجول، قمت بفتح ورشتي مجدداً، لكن دون أي جدوى حقيقية فسوق الخضار ما يزال مغلقاً، وفي العادة يأتي الزبائن إلى المحل بعد الشراء من سوق خضار، وإذا استمر هذا الوضع لن أسطيع توفير الاحتياجات الأساسية لي وللعاملين معي” .

■ عمال الصناعات الكيماوية

تقلص عمل منشآت الصناعات الكيماوية خلال فترة الطوارئ، وأثر ذلك على نحو 310 عمال، يعملون في 43 مصنعاً مرخصاً له العمل في قطاع غزة، ووقع التأثير الأكبر على العمال أثناء فرض منع التجوال، عندما توقفت هذه المصانع عن العمل كلياً. وبعد تخفيف اجراءات الطوارئ والاعلاق باشر نحو 240 عاملاً العمل في 30 مصنعاً لإنتاج مواد التنظيف والمعقمات الكحولية اللازمة لمكافحة وباء كورونا⁷.

وقد أفاد المواطن محمد الشندغلي، 25 عاماً، متزوج ولديه طفلٌ ويعيل والدته، ويسكن منطقة المخابرات شمال مدينة غزة، لباحث المركز بما يلي:

” أعمل في صناعة المواد الكيماوية والتنظيف منذ عام 2007، داخل أرض صغيرة تجاور منزلي، ثم أقوم بالتجول في أحياء مدينة غزة لبيعها، لأحصل على صايف الأرباح نحو 30 شيكلاً في اليوم. وبعد اعلان حالة الطوارئ في شهر مارس الماضي، اشتد البيع لمدة أسبوعين، بحيث تراوح الدخل الأسبوعي ما بين 350 - 400 شيكل، بعدها بشهر عاد الطلب ليصبح خفيفاً، ويشتد خلال الأسبوع الاول من تلقي الموظفين لرواتبهم، إلى أن تم الاعلان عن منع التجول بسبب اكتشاف حالات داخل قطاع غزة في شهر أغسطس الماضي، مما قيّد حركتي وأفقدني القدرة على

7. مقابلة مع مروة مرتجي، مديرة اتحاد الصناعات الكيماوية، بتاريخ 2020/10/7.

التجول كالمعتاد، فاضطرت إلى عرض بضاعتي أمام منزلي، ورغم ذلك كان البيع خفيفاً جداً، حيث كنت أجنبي ربحاً لا يتجاوز الـ15 شيكل في بعض الأيام، علماً أنني تلقيت مساعدة العمال متضرري أزمة كورونا من المنحة القطرية بقيمة 100 دولار، لكنه مبلغ لا يفي لتغطية احتياجات أسرتي من المأكل والمشرب”⁶⁶.

■ عمال الصناعات الهندسية والمعدنية

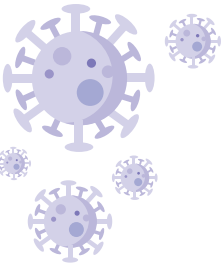
تعمل الصناعات الهندسية والمعدنية بقدرة تشغيلية منخفضة حتى قبل أزمة كورونا، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الحصار الإسرائيلي بشكل أساسي، ولارتباط هذا القطاع أيضاً بانتظام ساعات وصل الكهرباء مع ارتباطه بالصناعات الأخرى كالصناعات الانشائية والغذائية، فمجال عمل الصناعات المعدنية يعتبر بنية أساسية لكافة المنشآت والمصانع، كونه يوفر أعمال إنتاج وصيانة ماكينات تشغيل تلك المصانع، وكل ما يتعلق بالحدادة والخراطة.

وبعد اعلان حالة الطوارئ بسبب انتشار فيروس كورونا، توقف العمل في 250 منشأة مسجلة، مما أثر على 1500 عامل يعملون بالمياومة، هو إجمالي عدد العاملين في الصناعات الهندسية والمعدنية، أما بعد دخول إجراءات تخفيف حالة الطوارئ بدأت منشآت الصناعات المعدنية بالعمل بشكل تدريجي، خصوصاً تلك المتواجدة ضمن نطاق تخفيف الحظ، بحيث باشر 305 عامل عملهم داخل 51 ورشة، تعمل في إطار خدمات الصيانة للقطاعات الأخرى كالإنشائية والغذائية، وكل ما له علاقة بالأعمال المعدنية⁸.

وقد أفاد المواطن محمد حمد، 53 عاماً، يعيل أسرته المكونة من 8 أفراد، ويسكن في مخيم الشاطئ بمدينة غزة، لباحث المركز بما يلي:

8. مقابلة مع محمد المنسي، مدير اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية، بتاريخ 2020/10/9.





” أعمل حدادًا في ورشتي التي أستأجر مبناها بإيجار سنوي مقداره 1600 دينار أردني، ويعمل معي في الورشة 5 عمال هم ثلاثة من أبنائي واثنين من إخوتي، أجرة العامل فيهم 200 شيكل أسبوعياً، وتكلفة مصاريف الورشة الأسبوعية تصل لـ 300 شيكل. منذ بداية أزمة فيروس كورونا في شهر مارس الماضي، أغلقت ورشتي لمدة أسبوعين، وبعد الاعلان عن وجود اصابات داخل المجتمع في قطاع غزة الماضي أغلقت الورشة لمدة شهر، ومكثتُ أنا وأبنائي وأخوتي في البيت دون أي مصدر دخل آخر، واستنفذنا كل ما نذخره من مال. أنا مسؤولٌ عن كل أبنائي، وهم متزوجون ولديهم أبناءٌ يحتاجون متطلبات أساسية، كان من الصعب توفيرها في ظل استمرار وقف العمل في الورشة، مما جعلني ألجأ إلى الاقتراض من البقالة والصيدلية لتوفير حاجتنا الأساسية. وخلال فترة مكوثي في المنزل لم أحصل على أي مبالغ مالية تساعدنا في تلبية الاحتياجات الأساسية. وبعد السماح لي بفتح ورشتي بعد تخفيف اجراءات الحظر، استمرت الأزمة نظراً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، حيث أن أغلب الناس لا تستطيع الدفع مباشرة، وحالة العمل شبه متوقفة مما أثر بشكل سلبي على مصدر دخلي ودخل أولادي وأخوتي الوحيد“ .

■ عمال الصناعات الخشبية

توقف العمل في كافة ورش ومصانع الصناعات الخشبية بقطاع غزة خلال فترة الطوارئ، باستثناء 4 مصانع كانت ملتزمة بالتصدير. فقد توقف عن العمل 796 ورشة نجارة، وبعد تخفيف الاجراءات الحكومية عادت 250 ورشة للعمل بطاقة انتاجية بلغت 20%، علمًا أن الطاقة الانتاجية للصناعات الخشبية قبل أزمة كورونا كانت منخفضة بسبب الحصار الإسرائيلي والأزمات الاقتصادية المختلفة التي يعانيتها قطاع غزة.

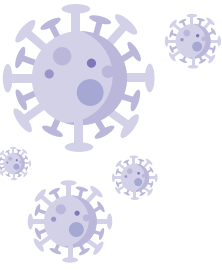
ويبلغ عدد العاملين في الصناعات الخشبية 8500 عاملاً، باشر 50 عاملاً منهم عملهم أثناء فترة الإغلاق الكامل في 4 مصانع واصلت عملها، وبعد تخفيف الإجراءات الحكومية ارتفع العدد إلى 1350 عاملاً. كما تضرر آلاف العاملين في هذا القطاع بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية مع استمرار حالة الإغلاق الجزئي واعتمادهم على الأجر اليومي، مما أفقد الآلاف من العمال مصدر رزقهم الوحيد لأن السائد عند أرباب العمل بمهنة النجارة هو تشغيل الأقارب والأبناء، والمتضرر هم العمال من غير هذه الفئة، حيث تم الاستغناء عن الكثير منهم بسبب الأوضاع المترتبة عن الأزمات المختلفة بما فيها أزمة فيروس كورونا المستجد⁹.

المواطن محمود عبد الغفور، 34 عاماً، متزوج وأب لأربعة أطفال، ويسكن السطر الغربي في خانيونس، وهو خريج تخصص الشريعة والقانون، ونظراً لعدم وجود أي فرص عمل متاحة في مجاله، اتجه للعمل بمهنة والده السابقة في النجارة. وقد أفاد عبد الغفور لباحث المركز ما يلي:

” في بداية شهر يوليو 2020 قمت بافتتاح منجرة خاصة، واستأجرتُ محلاً بعد أن حصلتُ على قرضٍ ماليٍ للبدء في العمل والانتاج. وتسجيلُ اصابات فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتنفيذ اجراءات الحظر الكامل، أغلقت منجرتي وتوقفتُ عن العمل بشكل متكامل طيلة فترة الحظر التي استمرت نحو شهر تقريباً، وذلك دون أن تتوفر أي مصادر دخل أخرى تسد احتياجاتي، باستثناء 100 دولار حصلت عليها مرة واحدة من المنحة القطرية، وهو مبلغ محدود جداً لا يكفي لسد متطلبات الحياة الطبيعية لشخص متزوج ولديه أطفال. وفي شهر أكتوبر 2020، قمت بفتح ورشتي بالتزامن مع تخفيف اجراءات الطوارئ، إلا أن تخوفات الناس وزيادة إجراءات الوقاية عطلت الطلب على النجارة بنسبة كبيرة. والآن أصبحت

9 - مقابلة مع محمد الرياشي، ممثل اتحاد الصناعات الخشبية، بتاريخ 2020/10/8.





مُهدداً بسبب حلول استحقاق الدفعة الاولى من القرض الذي أسست فيه مشروعى الخاص، مما سينعكس على استمراري في العمل بسبب عدم قدرتي على السداد، وكذلك صعوبة توفير حاجات أسرتي الأساسية من مواد تموينية وأدوية⁶⁶.

كما أفاد المواطن أحمد الرملاوي، 22 عاماً، متزوج ولديه طفل رضيع، ويسكن في منطقة الزوايدة، في غرفة بمنزلٍ صغيرٍ يملكه والده، ويقطنه 16 فرداً، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل في منجرة منذ حوالي 7 سنوات، وتمتد ساعات عملي نحو 11 ساعة يومياً، بأجر أسبوعي يبلغ 120 شيكل. ومنذ مارس 2020 أصبحت أعمل أسبوعاً وأتوقف أسبوعاً، بسبب الأوضاع الناتجة عن أزمة كورونا، مما سبب لي أوضاعاً سيئةً جعلتني غير قادر على تلبية حاجة أسرته ومساعدة والدي في مصروف البيت. وتفاقم هذا الوضع بعد تسجيل اصابات من داخل القطاع وتنفيذ اجراءات الاغلاق لمنع تفشي الوباء، حيث توقفت الورشة عن العمل لمدة شهر، ولم أتلق أي مبالغ مالية من عملي في الورشة خلال تلك الفترة لتتراكم عليّ الديون، غير تلك التي يجب سدادها منذ زواجي قبل عام ونصف. وقد لجأت إلى بعض الجيران لتلبية بعض الاحتياجات الضرورية لمنزلي وطفلي الرضيع، أما صاحب الورشة فقد قام بتزويدي بالمواد التموينية لمرة واحدة خلال فترة الاغلاق، والآن عدت إلى العمل مجدداً وفق نظام أسبوع عمل وأسبوع بلا عمل⁶⁶.

■ عمال الصناعات الانشائية

توقفت كافة شركات الصناعات الانشائية عن العمل خلال فترة الاغلاق الكامل التي

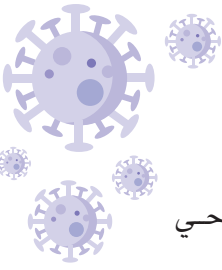
امتدت لنحو شهر بعد تسجيل اصابات من داخل المجتمع، ومن ثم عاود عدد محدود من هذه الشركات العمل، وبطاقة إنتاجية منخفضة. ويبلغ عدد العمال في الصناعات الانشائية 5640 عاملاً، جميعهم تضرر أثناء فترة الطوارئ، كونهم يتلقون أجورًا بنظام المياومة، وبعد تخفيف اجراءات الإغلاق، باشر العمل بشكل تدريجي 2095 عاملاً في 575 منشأة من أصل 820 منشأة مسجلة وهي تضم قطاعات صناعة الباطون والمناهل والمواسير الخرسانية، وصناعة البلوك، وكذلك صناعة البلاط والإنترلوك وحجر الجبهة، وصناعة الرخام والجرانيت، وأيضاً صناعة الإسفلت¹⁰.

وقد أفاد المواطن مصطفى ضيف الله، 25 عاماً، متزوج ولديه 3 أبناء، من سكان بلدة بيت انون، شمال غزة، ويعمل في مصنع للبلوك في المنطقة الصناعية ببلدة بيت حانون، لباحث المركز ما يلي:

” أعمل في المصنع منذ حوالي عامين، وتمتد ساعات عملي في الوضع الطبيعي نحو 11 ساعة، حيث يبدأ العمل من الساعة الرابعة فجرًا حتى الثالثة عصرًا، وذلك مقابل 30 شيكلًا يوميًا. ومنذ اعلان الاغلاق الكامل أواخر شهر أغسطس، تم وقف العمل في المصنع بشكل كامل، كما ان بلدة بيت حانون صُنفت كمنطقة حمراء «موبوءة» مما أوقف الحركة بشكل عام وتوقف العمل في غالبية المصانع. وبعد تخفيف اجراءات الحظر عاد المصنع للعمل مجددًا بعد فترة اغلاق دامت شهر تقريبًا، ولم أتلق راتبًا عن هذه الفترة التي لم أعمل فيها، كما لم أتلق أي مساعدات مالية باستثناء مبلغ 100 دولار لمرة واحدة كمساعدة للعمال من المنحة القطرية، وهو مبلغ غير كافٍ لتلبية احتياجات عائلتي بعد تراكم الديون لصالح محل البقالة الذي أتعامل معه شهريًا، حيث توقف عن بيع الاحتياجات لي نتيجة تأخري عن سداد المبالغ المتراكمة⁶⁶.

10. مقابلة مع المهندس فريد زقوت، مدير اتحاد الصناعات الانشائية، بتاريخ 2020/10/15.





كما أفاد المواطن رَأفت الشاعر، 51 عاماً، متزوج وأب لستة أبناء، ويسكن في حي البرازيل بمدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل في مجال البلاط، وبعد إعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة شهر مارس 2020، بسبب ظهور إصابات كورونا، استمر عملي كالمعتاد دون أي تغيير، حيث كان دخلي اليومي يقدر بـ70 شيكل، أما بعد فرض حظر التجول والقيود الأخيرة في نهاية شهر أغسطس 2020، توقفت عن العمل كلياً، علماً أنني قد اتفقت مع أحد المواطنين على تبليط منزله، وحال الاغلاق دون مباشرة عملي، حيث توقفت عن العمل لمدة شهر، وأدى ذلك لتراكم الديون عليّ، وعدم قدرتي على الايفاء بمتطلبات أسرتي، مع عدم حصولي على أي مساعدة مالية من أي جهة خلال فترة مكوثي في المنزل بدون أي مصادر دخل أخرى“ .

■ عمال صناعات الملابس والنسيج

منذ اعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، توقفت معظم مصانع الملابس والنسيج عن الانتاج المحلي بشكل كامل، فيما عملت بعض المصانع المتعاقدة على تصدير منتجات الملابس الوقائية والكمادات إلى الجانب الإسرائيلي. وبعد انتشار الوباء داخل قطاع غزة، توقفت كافة المصانع عن العمل خلال شهر سبتمبر 2020، وذلك نتيجة فرض الاغلاق الكامل، ومن ثم عملت بعض المصانع بقدرة انتاج ضئيلة كونها ملتزمة بالتصدير، لكنها توقفت عن العمل نتيجة الاغلاق الحاصل في الجانب الاسرائيلي بسبب الوباء والأعياد .

وبلغت الطاقة الانتاجية لمصانع الملابس والنسيج خلال فترة الاغلاق 15 %، وارتفعت النسبة بعد تخفيف الاجراءات الحكومية لتصل إلى 25%، وذلك من اجمالي الطاقة الإنتاجية، التي كانت تصل قبل أزمة كورونا إلى 40% بسبب الحصار الاسرائيلي

وتدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.

وكان يعمل في قطاع صناعة الملابس والنسيج قبل أزمة كورونا 170 مصنعاً، بإجمالي عدد عاملين 6500 عامل، وأثناء اجراءات الحظر عملت 70 منشأةً بإجمالي عاملين بلغ 3000 عامل. ومن ثم عاود العمل بعد تخفيف اجراءات الطوارئ حوالي 2000 عامل في مصانع الملابس والنسيج، فيما توقف المئات من العمال عن العمل نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية، وفي ظل عدم القدرة على توفير المصاريف التشغيلية.

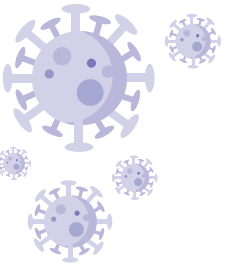
وبسبب تقليص العمل في مصانع الملابس والنسيج، تدهورت أوضاع مئات العاملين فيها، خاصة أن معظمهم يعملون بنظام المياومة¹¹.

وقد أفاد المواطن أنور بارود، 54 عاماً، متزوج وأب لسبعة أبناء، ويسكن القرارة في خانينونس، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل منذ عام 2008 في ورشة خياطة أملكها في سوق حراء بمدينة خانينونس، حيث أستأجر المكان من بلدية خانينونس بقيمة 1200 دينار أردني في العام الواحد، وكنت أملك قبل سنوات مصنعاً للخياطة، يعمل به عددٌ كبيرٌ من العمال، وبسبب الحصار وحظر التصدير أغلقت المصنع. ولاحقاً اضطررت أنا وابني محمود الذي يعيل طفلين، لفتح هذا المحل الصغير لتأمين احتياجات أسرنا. وبعد إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس الماضي، تراجع إيراد المحل من 70 شيكل يومياً إلى 30 شيكل يومياً، حيث اقتصر العمل على ترتيب الملابس للمواطنين بعد شراء الملابس الجاهزة من السوق خلال فترة الأعياد. وبعد فرض حالة الاغلاق التام أواخر أغسطس 2020 والتي استمرت نحو شهر تقريباً، كانت الورشة مغلقة،

11. مقابلة مع روان كرم، مديرة اتحاد صناعات الملابس والنسيج، بتاريخ 2020/10/20.





وما تزال، حتى بعد تخفيف الاجراءات نظرًا لوجودها ضمن نطاق السوق والذي استمر اغلاقه بأمر من البلدية. الحقيقة أنني دخلت في أزمة مالية كبيرة بحيث لا أستطيع الايفاء بالمبالغ المستحقة لصالح البلدية كأجرة عن المحل، كما أنني لا أستطيع توفير متطلبات أسرّتين في ظل توقف مصدر الرزق الوحيد، علمًا أنني لم تلق أي مبلغ مالي كمساعدة نتيجة الاغلاق القائم لوقف انتشار الوباء، ولكن ابني محمود حصل على مبلغ 100 دولار من المنحة القطرية مرة واحدة، وهي غير كافية لتغطية نفقاتنا واحتياجاتنا الأساسية خلال فترة التوقف عن العمل“ .

كما أفاد المواطن عامر الزيناتي، 50 عامًا، متزوج ولديه 4 أبناء ويعيل والدته المقعدة، ويسكن في مشروع بيت لاهيا، ويملك مصنع للملابس النسائية، لباحث المركز بما يلي:

” افتتحت مصنعاً للخياطة عام 1997، وتأثر العمل سلباً في المصنع عدة مرات، بدايةً في عام 2007 بعد فرض الحصار على قطاع غزة وحظر تصدير انتاج المصنع إلى الجانب الاسرائيلي، مما سبب لي أوضاعاً معيشية صعبة لاقتصر العمل على السوق المحلي. وأصبح المصنع يعمل بشكل يومي بمعدل 8 ساعات، وتتراوح أجور العمال فيه ما بين 40 شيكل يوميًا حتى 60 شيكل يوميًا. ومنذ إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020 تم إغلاق المصنع بشكل كامل لمدة حوالي أسبوعين، وبعدها عاد للعمل بطاقة منخفضة لتردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. وعلى أثر ذلك تم تخفيض عدد العمال من 150 عامل لـ 50 عامل، حيث اقتصر العمل على انتاج مستلزمات مكافحة وباء كورونا وتصديرها إلى إسرائيل. وبتاريخ 2020/8/25، وعلى أثر تفشي فيروس كورونا داخل غزة، تم فرض حظر التجول، وتم إغلاق المصنع بشكل كامل، ولم يتم تقديم أي مساعدات لي أو للعاملين داخل المصنع من أي جهة، علمًا أن المصنع يخسر شهريًا

حوالي 40 ألف دولار، وأصبحت غير قادر على تأمين متطلبات عائلتي والعناية بوالدتي التي تعاني من التقرحات، وأطالب الجهات الحكومية بمد يد العون للعاملين معي لتأمين الحياة الكريمة لهم⁶⁶.

2

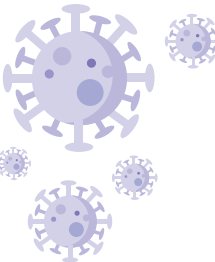
العمال في قطاع التجارة

عمقت جائحة كورونا، والتطورات الناجمة عنها من حالة طوارئ ومنع التجوال من الأزمات الاقتصادية التي يعانها قطاع غزة، وانعكست سلبيًا بشكل كبير على المحال التجارية والأسواق الشعبية. ووقع التأثير الأكبر على أصحاب تلك المنشآت، الذين تكبدوا خسائر فادحة نتيجة اغلاق منشآتهم، وأصبحوا يعانون من ضائقة مالية غير مسبوقة نتيجة لتوقف عملهم التجاري، كما انضم نتيجة لذلك آلاف العمال الذين كانوا يعملون في تلك المنشآت التجارية إلى صفوف العاطلين عن العمل، وفقدوا مصدر دخلهم الوحيد، وابتأوا غير قادرين على توفير احتياجات أسرهم الأساسية.

وتسببت حالة الطوارئ ومنع التجوال والأزمات الاقتصادية الناجمة عن الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي في ارتفاع حاد في عدد الشيكات المرتجعة، وألقت بآثارها السلبية على حركة دوران رأس المال، وأحدثت ارباكاً كبير في كافة الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغ عدد الشيكات المرتجعة في قطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2020 حوالي 3702 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت حوالي 13.7 مليون دولار، وارتفع عدد وقيمة الشيكات المرتجعة خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى 6477 شيك، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 21.7 مليون دولار¹².

12. مقابلة مع ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة والاعلام في الغرفة التجارية الفلسطينية - قطاع غزة، بتاريخ 2020/10/30.





وقد أفاد المواطن ناصر أبو ندى، 59 عاماً، متزوج وأب لستة أبناء، أحدهم متزوج وأب لطفلين ويسكن في حي الجنيانة في مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل مع اثنين من أبنائي منذ سنوات عديدة في بيع الإكسسوار في الأسواق الشعبية في قطاع غزة، وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، تم اغلاق كافة الأسواق الشعبية في القطاع كإجراء لمنع انتشار الوباء، مما أدى إلى توقف عملي وفقداني مصدر رزقي أنا وأبنائي. وكان صافي أرباح تجارتي يتراوح بين 2000 و3000 شيكل شهرياً، يرتفع عن ذلك في مواسم المدارس والشتاء والأعياد. وفي شهر اغسطس 2020، ومع قرار الجهات الحكومية استمرار اغلاق الأسواق الشعبية، أصبحت لا أستطيع تأمين قوت يومي أنا وأبنائي، عدا عن عجزني عن الالتزام بدفع مصاريف التعليم لأبنائي في الجامعات، وتراكم مبلغ 8000 شيكل لصالح تجار كبار كديون أعجز عن سدادها في الوقت الحالي. وخلال فترة توقف عملي ومكوثي في المنزل تلقيت مساعدة مالية بقيمة 100 دولار من المنحة القطرية لمرة واحدة، وهو مبلغ غير كافٍ لتغطية احتياجاتي خلال فترة الاغلاق سيما أن أبنائي المتزوجون لم يحصلوا على أي مساعدة وهم ضمن نطاق مسؤوليتي كونهم يعملون معي“.

كما أفاد المواطن محمد الحاج، 53 عاماً، متزوج وأب لـ 11 فرد، يسكن مخيم النصيرات، ويعمل في تجارة المواد التموينية والغذائية، لباحث المركز ما يلي:

”منذ انتشار وباء كورونا داخل قطاع غزة في أواخر أغسطس 2020، توقفت عن توريد المواد الأساسية للمطاعم بسبب توقفها عن العمل، وعدم قدرتي على التنقل بسبب اجراءات الفصل بين المحافظات. واقتصر التوزيع فيما بعد على مناطق جغرافية محدودة للمواد الأساسية فقط

مع انخفاض الطلب على المواد الكيماوية كالشكولاتة والكولا والبسكويت. وقد شهدت تجارتي انخفاضاً كبيراً تم تسجيله في الإيرادات الشهرية، بحيث يتم الشراء مني بالدين من قبل محلات السوبر ماركت المختلفة، مع انخفاض نسبة مدخولات هذه المحلات، التي تعمل ضمن ساعات معينة، في ظل أوضاع تعتبر هي الأصعب على المواطنين بعد تفاقم أزمة الموظفين الحكوميين والخصم من رواتبهم” .

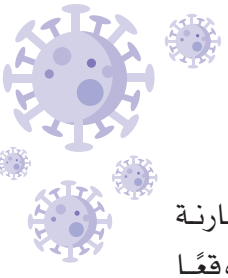
3

العمال في قطاع السياحة وشركات السفر

يبلغ تعداد الشركات التي تعمل في مجال السياحة والسفر في قطاع غزة 62 شركة، توقف منها 11 شركة عن العمل منذ إعلان حالة الطوارئ المعلنة في مارس 2020، كما يبلغ عدد الشركات العاملة في مجال الحج والعمرة 75 شركة توقف منها 4 شركات بشكل نهائي. وتبعاً لذلك تم تقليص أعداد العاملين على مستوى شركات القطاع، وخسر نحو 400 عاملاً عملهم في هذه الشركات لينضموا إلى صفوف البطالة. وفي أواخر شهر آب 2020، وبالتزامن مع بداية انتشار فيروس كورونا داخل قطاع غزة وتطبيق نظام منع التجول، أغلقت معظم هذه الشركات أبوابها، وأوقفت نشاطاتها بشكل نهائي، ومع تخفيف إجراءات الحظر، عاودت عدد من هذه الشركات أعمالها.

وتقدر خسائر قطاع السياحة والسفر بما يتجاوز مبلغ 2 مليون دولار أمريكي، ويشمل ذلك خسائر إلغاء موسمي الحج والعمرة للعام 2020، وكذلك إلغاء خدمات تأشيرات التجار، وتأشيرات ومعاملات الطلبة لكافة الدول، حيث كانت الشركات تُنفذ حوالي 100 معاملة تأشيرة يومياً، أما مع إغلاق المعابر بسبب جائحة كورونا فقد توقفت هذه المعاملات.





وكانت التوقعات لموسم الحج والعمرة لهذا العام، خروج حوالي 15 ألف معتمر مقارنة بالعام الماضي 2019، حيث خرج لرحلة العمرة حوالي 12 ألف معتمر، وكان متوقعًا خروج 3300 حاج لموسم الحج الذي تم إلغاؤه، وفاقم ذلك من أزمة جميع شركات الحج والعمرة¹³.

وقد أفاد المواطن عبد الله البلبيسي، 53 عامًا، متزوج وأب لاثنتين من الأبناء، أحدهما متزوج ولديه طفل، ويسكن مدينة رفح، لباحث المركز بما يلي:

”أملك منذ سنوات عديدة مكتباً لشؤون الحج والعمرة، وتأشيرات السفر، ويقع مقر مكتبي الذي أستأجره بقيمة 2000 دينار أردني سنويًا في ميدان العودة بمدينة رفح. توقفت أعمالي بشكل كامل بعد إعلان حالة الطوارئ شهر مارس 2020، في ظل توقف عمل المعبر وإلغاء موسمي الحج والعمرة لهذا العام من قبل المملكة السعودية، مما كبدي خسائر مادية كبيرة مع إيقاف كل العاملين عن العمل في الشركة لعدم قدرتي على الأيفاء برواتبهم، علاوة على عدم قدرتي على تسديد التزامات إيجار المكتب والترخيص السنوي. وحاليًا أنا غير قادر على تلبية متطلبات أسرتي المعيشية في ظل فقدان مصدر رزقي الوحيد، مع عدم حصولي على أي مبالغ مالية كمساعدة، وأستغرب عدم وقوف الجهات الحكومية على مسؤولياتها مع تفاقم الأزمة الاقتصادية معنا كشركات حج وعمرة“.

كما أفاد المواطن كمال طافش، 32 عامًا، ويعمل مديرًا لشركة للسياحة والسفر وشؤون الحج والعمرة، ومقرها مخيم جباليا، ويعمل فيها 6 موظفين، تتراوح أجورهم الشهرية ما بين 700 شيكل إلى 1000 شيكل، لباحث المركز بما يلي:

13. مقابلة مع وسيم مشتى، رئيس جمعية شركات وكلاء السياحة والحج والعمرة، بتاريخ 2020/10/1.

” توقفت شركتنا عن العمل منذ اعلان حالة الطوارئ في غزة بسبب دخول وباء كورونا إلى غزة، وتوقف تبعاً لذلك دفع أجور العاملين نظراً لتوقف العمل في الشركة بسبب وقف الحركة على المعابر وإلغاء موسمي الحج والعمرة لهذا العام. وبعد إعلان الاغلاق الكامل مع نهاية شهر أغسطس 2020 تم إغلاق الشركة بشكل كامل، وتقدر خسائر الشركة منذ شهر مارس 2020 بآلاف الدولارات. وخلال هذه الفترة لم تحصل الشركة على أي تعويضات أو أي مساعدات مالية. ويعتبر هذا العام هو الأسوأ خلال سنوات عملي داخل الشركة بسبب انعدام الدخل، بينما كانت المواسم السيئة تمتاز بالعائدات البسيطة التي تسيّر العمل نوعاً ما، وتمكنني من تسديد أجور العاملين معي في الشركة“ .

4

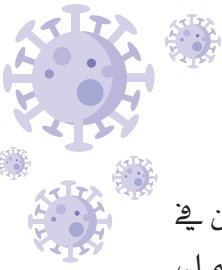
العمال في قطاع المقاولات

توقفت شركات المقاولات بعد توقف كافة المشاريع الانشائية خلال فترة الطوارئ والاعغلاق التام، مما أدى إلى اعاقه الدورة المالية لكافة الشركات، وقد تضرر نحو 14 ألف عامل بسبب توقف الشركات عن دفع أجورهم ورواتبهم مع وقف الكثير منهم عن العمل.

وقد بلغت الطاقة الانتاجية في قطاع المقاولات ما نسبته 20 % قبل أزمة كورونا، وذلك بفعل أزمات القطاع المختلفة، ومع الاغلاق زادت الأوضاع سوءاً، حيث سجل هذا العام خسائر فادحة تقدر في قطاع الانشاءات وشركات المقاولات.

ونظراً لأن جميع العاملين في قطاع المقاولات مسجلين في الدوائر الحكومية بغرض





الترخيص، فقد حرموا من حصولهم على أي دعم من برامج الاغاثة كونهم يعملون في قطاع المقاولات والإنشاءات. ويبلغ عدد العاملين في شركات المقاولات 14 ألف عامل، ومع توقف العمل لمدة شهر كامل، فإن جميعهم لم يتلقوا أجورهم، وفي الفترة التي عاودت فيها بعض الشركات أعمالها، تلقى بعض العمال ممن عادوا إلى عملهم أجور جزئية.¹⁴

وقد أفاد المواطن خالد نوفل، 53 عاماً، متزوج ولديه 10 أبناء، يسكن مخيم النصيرات، ويمتلك مع أخيه شركة للتجارة العامة والمقاولات وبيع مواد البناء، لباحث المركز ما يلي:

” لدينا متجر غرب سوق النصيرات نستأجره بمبلغ 3000 دينار سنوياً، ومصنع بلوك قيمة ايجاره 2000 دينار سنوياً، وتبلغ مبيعاتنا الأسبوعية في الأوقات الطبيعية 1000 شيكل. ويعمل في المحل والمصنع أنا وأخي مع أبنائنا، بالإضافة إلى عاملين اثنين يتقاضون أجره يومية تتراوح بين 20-50 شيكل حسب حركة البيع. وبعد إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، تقلصت حركة الشراء الأسبوعية بنسبة 50%، مما أدى إلى عجز كبير في تسديد المبالغ المستحقة عن أجره المحل والمصنع. مع توقف الشركة والمصنع عن العمل كلياً طيلة فترة الإغلاق التام أواخر شهر أغسطس 2020 وحتى نهاية أيلول 2020، ساءت أوضاعنا بشكل غير مسبق، ولم نستطع أنا وأخي تلبية حاجة أسرتنا الكبيرتين، بسبب توقف مصدر الرزق الوحيد لنا مع عدم تقديم أي مساعدة مالية من أي جهة“.

وكذلك أفاد المواطن ضياء عقل، 22 عاماً، متزوج ويسكن بمخيم النصيرات، لباحث المركز ما يلي:

14. مقابلة مع المهندس أسامة كحيل، رئيس اتحاد المقاولون الفلسطينيين، بتاريخ 2020/10/22.

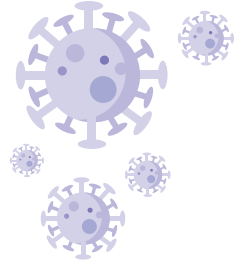
”أعمل في شركة للتجارة العامة والمقاولات، والتي تضم مصنعًا لطوب البناء في منطقة الزوايدة، ومخزنًا في النصيرات ومحل لبيع مواد البناء، وتبلغ قيمة إيجار هذه الأماكن مجتمعة بـ 8300 دينار أردني سنويًا. ومع إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، انخفضت حركة البيع في المحلات بشكل كبير. وبعد تفشي الوباء داخل غزة في أغسطس 2020، توقفت الشركة تمامًا عن العمل، وتسبب ذلك في تخفيض أجور العاملين في الشركة، بحيث أصبحت أحصل على 150 شيكلًا من أصل 250 شيكلًا قيمة أجرتي الأسبوعية أنا وكافة العاملين في الشركة. وما زال هذا الوضع قائمًا، بالرغم من تخفيف اجراءات الحظر، لأن المبيعات ما زالت منخفضة، ولا تتجاوز 60% من المبيعات قبل أزمة كورونا. والدي، وهو صاحب الشركة، لا يستطيع الآن فعليًا تأمين التزامات الشركة من مبالغ مستحقة كقيمة الإيجار السنوية عن مقرات الشركة، وكذلك تأمين دفعات تغطية الشيكات كثمان البضاعة المشتراة من كبار التجار، مع عدم قدرته على الالتزام بدفع أجور العمال اليومية“.

5

العاملين في قطاع المواصلات (السائقين)

يعمل في قطاع سائقي الأجرة 20 ألف سائق في كافة محافظات غزة، تضرر معظمهم بفعل اجراءات الاغلاق والفصل بين المحافظات لمنع تفشي وباء كورونا خلال شهري أغسطس وأيلول من العام 2020، 90% من مجمل عدد العاملين في هذه المهنة مكثوا في منازلهم كونهم يعملون على سيارات وباصات لا يملكونها ويتقاضون أجورًا يوميًا، واضطر بعض السائقين ممن يملكون سياراتهم بعد الفصل بين المحافظات إلى العمل داخل المناطق المغلقة نفسها بمرردود مالي محدود، لا يفي بالتزاماتهم الشخصية، علاوة





عن التزاماتهم بأقساط السيارات أو تمويئها بالمحروقات.

ولم تتلق هذه الشريحة من العمال الدعم المطلوب كونها أبرز المتضررين من اجراءات الاغلاق بسبب أزمة كورونا، وما تم تقديمه لبعض العاملين هو مبلغ 100 دولار مساعدة لمرة واحدة من المنحة القطرية. واشتكى عدد من تهميشهم، وعدم تلقيهم المساعدات المقررة للمتضررين من أزمة كورونا، وطالبوا وزارة المواصلات في غزة بتخفيض رسوم الترخيص لهذا العام، كونهم لم يعملوا معظم أيام العام، وأصبح معظمهم فقراء لا يستطيعون تلبية احتياجات عائلاتهم الأساسية من طعام ودواء.¹⁵

وقد أفاد المواطن أحمد النيرب، 30 عاماً، متزوج، ولديه طفل واحد ويعيل والديه، يسكن بلدة جباليا، ويعمل في مهنة السياقة منذ 8 سنوات، لباحث المركز بما يلي:

”أعمل سائقاً على سيارة لا أملكها (بأجر)، وكنت أعمل في الوضع الطبيعي حوالي 16 ساعة متواصلة، وكان دخلي يقدر بحوالي 50 شيكلاً. تعطلت عن العمل لمدة أسبوعين بعد اعلان حالة الطوارئ في مارس 2020، مما سبب لي ظروفًا اقتصادية صعبة بسبب اعالتي لوالديّ وشقيقي الذي يعاني من إعاقة. وتزامن عدم وجود مصدر دخل لتأمين احتياجات الأسرة، مع معاناتي من ديون متراكمة منذ زواجي قبل 6 سنوات، فأنا أسدد مبلغ 50 دينار شهرياً لصالح إحدى مؤسسات تيسير الزواج في غزة. وبعد فرض حالة الحظر الكامل عن الحركة وفصل المحافظات عن بعضها بتاريخ 2020/8/25، اضطرت كما آلاف السائقين للجلوس في المنزل، ما زاد من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها العائلة، وسط توقف مصدر الدخل الأساسي والوحيد. وبعد تخفيف الاجراءات الحكومية، عدت للعمل حوالي 12 ساعة يومياً، بدخل يومي لا يتجاوز

15. مقابلة مع إياد مغافل، عضو مجلس ادارة نقابة سائقي، بتاريخ 2020/10/23م

الـ 20 شيكل، وهو مبلغ لا يفي بأدنى التزامات المنزل، ولا يسمح لي بتسديد ديوني المتراكمة. وحصلت على مساعدة بقيمة 100 دولار لمرة واحدة من المنحة القطرية لمتضرري جائحة كورونا، وهو مبلغ لا يسد العجز الكبير في مصاريف الحياة اليومية، وأطالب الجهات الحكومية بتوفير صندوق تعويضات للعاملين بالأجرة اليومية ودعمهم لتمكينهم من العيش بكرامة” .

كما أفاد المواطن أحمد أبو دغيم، 18 عاماً، متزوج وأب لطفلة، ويسكن في الحي الإداري بمدينة رفح، لباحث المركز بما يلي :

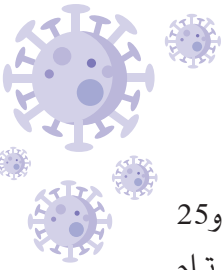
” أعمل سائق سيارة أجرة يملكها أحد المواطنين لنقل الركاب من مدينة رفح إلى مدينة غزة وبالعكس، طيلة أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة. واستمر عملي بشكل طبيعي حتى الاعلان عن تسجيل اصابات من داخل غزة في أواخر شهر أغسطس 2020، حيث بدأت اجراءات الاغلاق والفصل بين المحافظات، مما أوقف عملي بشكل كامل لفترة استمرت أكثر من شهر، بقيت في المنزل دون أي دخل يغطي مصاريف عائلتي وأهمها دواء والدي المريض واختي المصابة بمتلازمة داون، ودون تلقي أي مبلغ كمساعدة خلال فترة توقي عن العمل، مما اضطرني إلى سحب متطلبات المنزل بالدين من محلات البقالة والخضرة وكذلك الصيدلية” .

6

العمال في قطاع التعليم الخاص

توقفت رياض الأطفال والمدارس الخاصة عن العمل منذ إعلان حالة الطوارئ في





مارس 2020، مما أدى إلى تعطل 15 ألف عامل وعاملة، في 732 روضة أطفال و25 مدرسة خاصة، مرخصة لدى وزارة التربية والتعليم. وتم اغلاق 32 روضة بشكل تام لعدم القدرة على الاستمرار في دفع الإيجار، بحيث لجأت بعض رياض الأطفال إلى بيع أثاثها ودفع إيجار الأشهر الأولى من الاغلاق.

وتعاني المدارس الخاصة ورياض الأطفال، قبل أزمة كورونا، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة والحصار الاسرائيلي المستمر منذ 14 عاماً، وبسبب الانقسام الداخلي وخصومات وتأخير الرواتب، مما خلق أزمة في تغطية أجور عاملها، بحيث لم يسدد الأهالي لرياض الأطفال والمدارس الخاصة ما مقداره 30% من الرسوم الدراسية في العام 2019، ويبلغ متوسط الرسوم الشهرية للطفل الواحد ما بين 80 شيكلاً إلى 150 شيكلاً في غالبية رياض الأطفال.

وتعتبر هذه المؤسسات في غالبيتها مشاريع نسوية نشأت من خلال قروض يتم سدادها بانتظام، وأي تعطل عن الدوام يسبب أزمة في هذه المؤسسات، لما في ذلك من انعكاسات مختلفة تبدأ بالطلاب وتنتهي بأصحاب المؤسسة، مروراً بالعاملين الذين يتقاضون رواتب هي أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور¹⁶.

وقد أفادت المواطنة هيام أحمد، 30 عاماً، التي تسكن في خان يونس، وتعيش مع أسرتها المكونة من 6 أفراد، لباحث المركز بما يلي :

” أعمل في روضة للأطفال بعقد سنوي لمدة 9 أشهر في العام، وراتب قيمته 560 شيكل في الشهر. منذ إعلان حالة الطوارئ في غزة في مارس 2020، تعطلت عن العمل في الروضة دون تلقي أي راتب. وخلال أشهر

16. مقابلة مع ثريا عمار، الممثل الاعلامي للعاملين في رياض الأطفال والمدارس الخاصة، بتاريخ 2020/11/11.

الصيف عملت على التعليم الإلكتروني من خلال تقديم مادة علمية ومتابعة الطلبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون تلقي أي مبالغ لقاء هذا الجهد. وفي بداية شهر أغسطس 2020، عدت إلى العمل مع العام الدراسي الجديد، لكن، وبعد تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، واكتشاف إصابات جديدة خارج مراكز الحجر الصحي الإلزامي، وما تبع ذلك من منع تجوال وتعطل العمل في كل المؤسسات، تعطل التعليم في الروضة مجدداً، وما يزال معطلاً. تقاضيت نصف راتب عن فترة العمل في شهر أغسطس، ولم أتلق أي مساعدة مالية من أي جهة كانت خلال فترة جلوسي عن العمل بسبب جائحة كورونا¹⁷.

7


العمال في قطاع الصيد البحري (الصيادين والمهن المرتبطة بالصيد)

يعمل في قطاع الصيد البحري بقطاع غزة (4.160) صياداً، و(700) تاجر وعامل في المهن المرتبطة بالصيد كصناعة القوارب وصيانتها، تجهيز شباك الصيد، صناعة الثلج لحفظ الأسماك وتنظيف الأسماك وبيعها. ويتوزع هؤلاء على محافظات قطاع غزة¹⁷.

وقبل إعلان حالة الطوارئ للحد من انتشار فيروس كورونا، كان هؤلاء الصيادين يعانون بشدة على مدار السنوات الماضية من الحصار البحري الإسرائيلي، وتقييد مناطق الصيد، والاعتداءات الإسرائيلية عليهم. وقد حرم الحصار البحري، وحصر المسافة التي يسمح للصيادين بالوصول إليها إلى 3-15 ميلاً بحرياً، وإغلاق البحر كلياً أكثر من 20 مرة خلال العام الماضي، الصيادين من ممارسة عملهم بحرية، وأدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما تدهورت أوضاع العاملين في مهن مرتبطة

17: مقابلة مع نزار عياش، نقيب الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، بتاريخ 2020/12/1.





بصيد الأسماك، كإصلاح القوارب وبيع السمك بالجملة والتجزئة وتنظيف الاسماك. وتشير التقديرات إلى أن صيادي الأسماك والعاملين بهم مرتبطة بالصيد يعملون 27.702 شخصاً آخر (بناءً على متوسط حجم الأسرة الذي يتألف من 5,7 أشخاص في غزة). وأدت ندرة تواجد الأسماك في المساحات التي تسمح سلطات الاحتلال بالصيد فيها إلى عزوف الصيادين عن ممارسة عملهم بشكل يومي، حيث تشير مصادر نقابة الصيادين أن نصف الصيادين (2.000 صياد فقط)، يمارسون عملهم بشكل يومي، فيما يمارس النصف الآخر عملهم بشكل متقطع، وبواقع مرة واحدة أسبوعياً أو شهرياً، وذلك لأن الدخل المتأتي من عملهم لا يغطي تكاليفهم التشغيلية.

وقد ألحقت جائحة كورونا وإعلان حالة الطوارئ ضرراً فادحاً في قطاع الصيد بقطاع غزة، وكبدت الصيادين خسائر فادحة، نتيجة توقف عملهم خلال فترة منع التجوال، وتوقف العشرات من المشاريع المحلية والدولية الداعمة للصيادين، ومنع تصدير الأسماك للخارج، وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين رغم تدني أسعار الأسماك. ويعيش 95% من صيادي القطاع تحت خط الفقر المدقع. وأكد زكريا بكر، منسق لجان الصيادين في اتحاد لجان العمل الزراعي، لباحث المركز أن مهنة الصيد لم تعد بالشكل المطلوب، حيث دخل الصياد لا يتجاوز 600 شيكل (170 دولاراً) شهرياً في أحسن الأحوال، نظراً لانخفاض الإنتاج السمكي إلى أقل من النصف مقارنة بسنوات ما قبل عام 2006، وارتفاع تكاليف الوقود وقطع غيار الصيد¹⁸.

وقد أفاد المواطن فؤاد العامودي، 58 عاماً، متزوج وأب لـ 10 أبناء، يسكن مخيم خانيونس، لباحث المركز بما يلي :

” أعمل صياداً وأشارك ثلاثة صيادين في حسكة واحدة للصيد في بحر غزة، تأثر عملنا بشكل كبير نتيجة القيود المفروضة بسبب اجراءات

18. مقابلة مع زكريا بكر، منسق لجان الصيادين في اتحاد لجان العمل الزراعي، بتاريخ 2020/12/2.

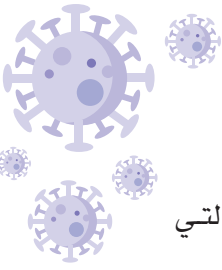
وقف تفشي وباء كورونا، والتي انعكست بدورها على القدرة الشرائية للمواطنين ونتج عنها ضعف الإقبال على شراء الأسماك، فضلاً عما نعانیه نحن الصيادون باستمرار نتيجة قيود الاحتلال وملاحقاته المتكررة في عرض البحر. في المرحلة الأولى من حالة الطوارئ التي استمرت من منتصف شهر مارس إلى نهاية مايو 2020، لم يكن هناك قيود كاملة على حركتنا، لذلك كنا نصيد السمك بشكل طبيعي، واستمر ذلك إلى أن أُغلق المطاعم، وتزامن ذلك مع عدم إقبال المواطنين على شراء السمك، مما تسبب في تقليص أرباحنا. وزادت معاناتنا بسبب مطاردة الاحتلال للصيادين في عرض البحر، وتقليص مساحات الصيد عدة مرات خلال فترة الإغلاق الثانية والتي جاءت بعد تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، وتفاقم الوضع مع تعذر وصولنا إلى البحر بسبب قيود منع الحركة المقررة واجراءات الحكومة بإغلاق البحر. وبعد تخفيف اجراءات الحظر عدنا إلى العمل مجدداً، مع بقاء حالة الضعف في حركة الشراء بسبب استمرار إغلاق المطاعم، ونضطر لبيع السمك بأسعار زهيدة، لا تلبى متطلبات الحياة الكريمة لثلاث عائلات 66 .

8

العمال في قطاع كوافير وتصفيف الشعر

يبلغ عدد العاملين في مهنة الحلاقة ما يقارب 8000 عامل، موزعين على 3000 صالون حلاقة. منذ بداية الاجراءات الوقائية التي اتبعتها الجهات الحكومية بسبب جائحة كورونا في شهر مارس 2020، يعاني العاملون في مهن الحلاقة والكوافير من تدني مستوى الايراد اليومي نتيجة عزوف المواطنين عن الحلاقة كالمعتاد في صالونات الحلاقة بسبب الخوف من نقل العدوى. وفي مقارنة مع الأعوام السابقة، شهد هذا العام ركوداً





في الدخل المالي لصالونات الحلاقة، تحديداً في مواسم الأعياد وأفراح الصيف، التي كانت تشكل ركيزةً وانتعاشاً لأي صالون حلاقة في كل عام.

وبعد ظهور اصابات بفيروس كورونا داخل قطاع غزة بتاريخ 2020/8/24، تم اغلاق كافة محال وصالونات الحلاقة في كل محافظات قطاع غزة لمدة 20 يوماً، ومن ثم سُمح بعمل بعض الحلاقين في المناطق التي صنفت بالخضراء بتاريخ 2020/9/17. لذا فإن عدداً كبيراً من صالونات الحلاقة لا تعمل كونها تقع ضمن مناطق مصنفة بالموبوءة، وعلى إثر ذلك تم تسريح نحو 2000 عامل كانوا يعملون في الصالونات بسبب ظروف الحظر واستمرار اكتشاف حالات من داخل المجتمع. كما أن العاملين في هذه المهنة لم يحصلوا على أي إعانات حكومية أو خاصة تساندهم في هذا الظرف علماً أنهم في الغالب مصنفين كعاملين بالأجرة اليومية.¹⁹

وقد أفاد المواطن محمد أبو حلاوة، متزوج، ولديه 3 أبناء، ويسكن في حي الصفاوي شمال غزة، لباحث المركز بما يلي:

” إن مهنة الحلاقة هي مصدر الدخل الوحيد لعائلتي، حيث أعمل في هذه المهنة منذ أن كان عمري حوالي 16 عاماً، ومعدل دخلي اليومي يبلغ 70 شيكلاً في الوضع الطبيعي. شهدت السنوات الأربع الأخيرة ظروفًا اقتصادية غير مستقرة يعيشها الجميع بسبب أزمات رواتب الموظفين والخصومات عليها، بحيث أضحت الحلاقة بالدين هي عنوان بعض الزبائن، والبعض الآخر ذهب لشراء ماكينة لحلاقة الدقن وتخفيف مصاريف الحلاقة مما قلل الإيراد اليومي لدي ليصل إلى 30 شيكلاً. ومع حالة الطوارئ للحد من انتشار فيروس كورونا، زاد الوضع سوءاً، بحيث زادت مصاريف المواد المعقمة وأدوات الاستخدام لمرة واحدة لترغيب الزبون

19. مقابلة مع محمد بكير، الناطق الاعلامي باسم نقابة العاملين في مهنة الحلاقة، بتاريخ 2020/1/6.

بالحلاقة في بيئة آمنة، مع بقاء تسعيرة الحلاقة على حالها، أي زاد العبء كمصاريف تشغيلية على حساب الإيراد اليومي. وفي ظل انتشار وباء كورونا في قطاع غزة، وفرض حظر التجول بتاريخ 2020/8/25، أغلقت صالونني مدة شهر كامل مع عدم وجود أي مصدر دخل آخر لعائلي، وأصبحت أعيش وضعًا اقتصاديًا غاية في الصعوبة، خاصة أن صالونات الحلاقة تعتبر من أكثر الأماكن التي قد تنتشر المرض بين الزبائن. حصلت على مساعدة مالية قدرها 100 دولار لمرة واحدة من المنحة القطرية، وهي غير كافية لتغطية نفقات أسرتي فترة الاغلاق الكامل” .

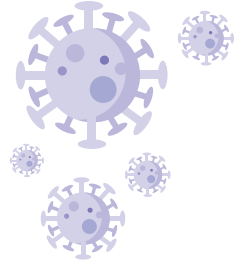
9

العمال في قطاع الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية

تكبدت الفنادق والمطاعم وصالات الأفراح والمنتجعات البحرية والمقاهي خسائر مالية كبيرة، نتيجة إعلان حالة الطوارئ ومنع التجول للحد من تفشي فيروس كورونا. فالإغلاق طالها جميعها بشكل متفاوت، حيث سُمح لعمل بعض المرافق السياحية كالمطاعم ولم يُسمح بعدُ للعمل في كثيرٍ من المؤسسات. وجراء ذلك تضرر أكثر من 8000 عامل مسجلين في مرافق ومؤسسات قطاع السياحة والفنادق المختلفة. كما تضررت العمالة الموسمية على الواجهة البحرية، والتي يصل عدد العاملين فيها ما بين 2500 - 3000 عامل، جميعهم فقدوا هذا العام مصدر رزقهم، كونهم يعملون بالأجرة اليومية، وتتراوح أجورهم اليومية بين 40-70 شيكل يوميًا.

وبلغ عدد العمال، الذين عادوا إلى عملهم في القطاع السياحي، بعد تخفيف اجراءات الحظر نحو 1000 عامل، جميعهم يعملون في المطاعم لإنجاز طلبات الزبائن الخارجية، فيما وصل العدد بشكل تدريجي إلى 5000 عامل مع بداية شهر أكتوبر 2020، أي بعد





تخفيف حدة الاغلاق من قبل الجهات الحكومية المختصة.

وتضررت الشاليهات السياحية التي يجري إلحاقها ضمن نطاق عمل الهيئة، بسبب الاغلاق المتزامن مع موسمها، حيث يبلغ عدد العاملين فيها 1000 عامل تقريباً في 430 شاليه مسجل رسمياً، وما تزال جميع مرافق الهيئة تحت دائرة الاغلاق التام والفتح المشروط، مما يجعله²⁰.

وقد أفاد المواطن فارس انطيز، 37 عاماً، متزوج، ولديه أربعة اطفال، ويسكن في حي التفاح بمدينة غزة، لباحث المركز بما يلي :

” أعمل مديراً لمقهى يقع على شاطئ بحر غزة، حيث أستأجر الأرض من بلدية غزة بمبلغ سنوي قدره 7000 دولار، ويبلغ عدد العمال معي في المقهى 13 عاملاً، ويقدر الأجر اليومي للعامل منهم من 30 الى 50 شيكل يومياً حسب طبيعة عمله في المقهى، كما يقدر صافي الأرباح شهرياً 4000 شيكل في الوضع العادي قبل أزمة كورونا. تم اغلاق المقهى بشكل تام لمدة شهرين مع إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، مما أدى إلى فقداي وعمالي مصدر رزقنا الوحيد. وتزامن الاغلاق مع موسم ارتياد الناس للمقاهي والجلوس على البحر، فأنا أنتظر موسم الصيف بفارغ الصبر، خاصة أن الإقبال في موسم الشتاء يكون شحيحاً. الآن أخشى من عدم قدرتي على استيفاء التزامات المقهى في حال استمر الوضع هكذا، فأنا وباقي العمال في المقهى بتنا غير قادرين على إعالة أسرنا، فالدخل محدود جداً ولا يكفي لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، علماً بأنني لم أتلق أي مساعدات مالية خلال فترة الاغلاق“.

20. مقابلة مع عبدو غنيم، رئيس الهيئة الفلسطينية للفنادق والمطاعم والخدمات السياحية، بتاريخ 2020/10/10.

العمال في الزراعة

يعمل نحو 35 ألف عامل وعاملة من كلا الجنسين في مهنة الزراعة، وهم قوام النشاط الزراعي في قطاع غزة. ويعيش المزارعون ظروفًا صعبة واستثنائية حتى قبل دخول وباء كورونا إلى غزة، فهم الأكثر تضررًا من إجراءات الحصار الاسرائيلي الجائر على غزة، بسبب حظر تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج.

وفي الفترة التي توقف فيها عمال وعاملات الزراعة في غزة عن العمل أثناء تنفيذ إجراءات الإغلاق لمنع تفشي الوباء في غزة، فقدوا ما مجمله 10 مليون دولار، وهي قيمة اجورهم مجتمعة خلال تلك الفترة، مما فاقم أوضاع نحو 60% منهم، لفقدانهم مصدر رزقهم الوحيد جراء توقفهم عن العمل. وما زال هذا الوضع مستمرًا حتى بعد تخفيف إجراءات الحظر من قبل السلطات المحلية، وذلك بسبب عدم قدرة المزارع على تصدير المنتجات الزراعية واقتصار البيع على السوق المحلي، مما يضطره إلى البيع بأقل من سعر التكلفة في كثير من الأحيان.

ويطالب المزارعون الجهات الحكومية بإنشاء صندوق وطني لتعويض العاملين في مهنة الزراعة والفلاحة، لأهميتهم في تدعيم الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير حاجة السوق المحلي من المنتجات الغذائية والزراعية²¹.

وقد أفاد المواطن أكرم أبو خوصة، متزوج ولديه 6 أبناء، ويسكن في منطقة السيفا، شمال غرب بيت لاهيا، لباحث المركز بما يلي:

21. مقابلة مع علاء العمور، رئيس نقابة العاملين في مهنة الزراعة والفلاحة في غزة، بتاريخ 2020/10/12.





” أعمل في مجال الزراعة منذ حوالي 30 عاماً، وذلك في أرض زراعية تعود ملكيتها لوالدي تقع في منطقة السيفا، شمال غرب بيت لاهيا، ومساحتها 15 دونماً، ويمثل عملنا في الزراعة مصدر دخلنا الوحيد أنا ووالدي وأخواني، ونحن نعمل 30 فرداً، ويبلغ دخل الواحد منا من عمله في الزراعة نحو 800 شيكل شهرياً. قمت بإغلاق مزرعتي بعد إعلان حالة الطوارئ في شهر مارس 2020، واضطرت للجلوس في المنزل لمدة أسبوعين دون عمل، إلى أن عاد العمل بشكل طبيعي مع أخذ إجراءات السلامة. وبتاريخ 2020/8/25، أي بعد اكتشاف حالات إصابة داخل قطاع غزة، تم إغلاق المزرعة مجدداً، وأثر هذا الإغلاق على عملية بيع المنتجات الزراعية وزراعة محاصيل جديدة. وقامت وزارة الزراعة بإبلاغنا خطة العمل في حال انتشار الوباء مسبقاً وبدأ تفعيلها في اليوم الرابع من انتشار الوباء داخل المجتمع، حيث سُمح لنا بالتوجه إلى الأرض والعمل في أوقات محددة، وكذلك بيع منتجاتنا لبعض النقاط المحددة. وقد أثر إغلاق الأسواق على عملية البيع بكميات كبيرة، حيث كان البيع محدوداً مع وجود صعوبة في تصريف المنتجات. كما أنني منيت بخسارة كبيرة بعد تلف كميات كبيرة من الفراولة المجمدة التي أقوم بتخزينها في ثلاجات ضخمة داخل الأرض لبيعها للاستراحات والمطاعم والفنادق خلال فترة الصيف، والتي أغلقت بسبب حالة الطوارئ ومنع التجول. وكنت اضطررت لأخذ مستلزمات الأرض من التجار بحوالي 25000 شيكل تحت بند الدين وذلك على أمل نجاح موسم الفراولة القادم وفتح باب تصدير الفراولة. والآن أحاول تدبير أمور بيتي بصعوبة في ظل الدخل المحدود العائد من المزرعة، مع عدم حصولي على أي مساعدات مالية من أي جهة“ .

كما أفاد المواطن عبد اللطيف حبيب، 50 عاماً، يسكن حي الشجاعية، ويعمل مزارعاً منذ 25 عاماً، لباحث المركز بما يلي:

” أستأجر أرضًا زراعيةً تقع شرق غزة، تقدر مساحتها بـ 7 دونمات بمبلغ 350 دينار سنويًا، وأقوم بزراعتها بالخضروات حسب مواسمها. بعد الإعلان عن إجراءات الإغلاق بسبب تفشي وباء كورونا داخل غزة، مررت بظروف صعبة جدًا كوني أعيش في منطقة موبوءة، ولا أستطيع الذهاب إلى أرضي بسبب فصل المناطق عن بعضها البعض. وبعد السماح لي بالذهاب إلى أرضي أعاني من صعوبة نقل المنتجات الزراعية بعد نقل خان تجارة الخضرة من سوق فراس وسط غزة إلى منطقة تل الهوا مما كبدني تكاليف نقل إضافية. كما تقلص المردود اليومي الناتج عن بيع الخضرة بسبب انخفاض أسعار الخضار مقارنة بأسعارها قبل أزمة كورونا، وأقوم بالبيع بأقل من سعر التكلفة في بعض الأحيان التزامًا بالتسعيرة الرسمية، ولم أتلق أي مبالغ كتعويض عن خسائري خلال فترة الإغلاق، كما لم أحصل على مساعدات رغم تأثري الكبير بسبب أزمة الإغلاق، حيث لجأت للدين حتى أعطي أدنى متطلبات عائلتي“ .





ثالثاً: التدخلات الحكومية لدعم وإعانة عمال قطاع غزة المتضررين من جائحة كورونا

رصد المركز التدخلات الحكومية لإعانة العمال الذين فقدوا مصدر دخلهم، فقد قدمت الحكومة الفلسطينية ومن خلال وزارة التنمية الاجتماعية مساعدات «صندوق وقفه عز» بقيمة تتراوح بين 500 و700 شيكل، ولمرة واحدة فقط، لنحو 5000 من عمال قطاع غزة، كما قدمت مساعدات بمبلغ 700 شيكل لنحو 1000 عامل بدعم من البنك الدولي، وذلك وفقاً لمصادر الاتحاد العام لنقابات العمال في غزة. وقامت السلطات في قطاع غزة، ممثلة في وزارة العمل بصرف 4 دفعات للعمال المتضررين من جائحة كورونا، وقد استفاد من هذه الدفعات 81.850 عامل، معظمهم بواقع 100 دولار لمرة واحدة فقط، وقد تم تمويل هذه الدفعات من وزارة المالية في غزة، والمنحة القطرية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفقاً لما أفاد به المهندس ماهر أبو ريا، مدير عام التشغيل في وزارة العمل بغزة.

1. مساعدات الحكومة الفلسطينية في رام الله للعمال المتضررين من جائحة كورونا في قطاع غزة

قامت الحكومة الفلسطينية، ممثلة في وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية بصرف دفعة للعمال المتضررين من جائحة كورونا، وقد استفاد من هذه الدفعة نحو 6000 عامل، معظمهم بواقع (500-700 شيكل)، ولمرة واحدة فقط، وقد تم تمويل هذه المساعدات من صندوق وقفه عز. كما قامت وزارة العمل بصرف مساعدة مالية قيمتها «700 شيكل» لـ 1000 عامل فقط من قطاع غزة تضرروا من جائحة كورونا لمرة واحدة فقط، بتمويل من البنك الدولي. وفيما يلي تفاصيل هذه المساعدات:

« صرف مساعدات 500 إلى 700 شيكل لنحو 5000 عامل لمرة واحدة فقط

قامت وزارة العمل في شهر يونيو 2020 بصرف دفعة من مساعدات صندوق وقفة عز بقيمة تتراوح بين 500 إلى 700 شيكل، لـ 60 ألف عامل من المتضررين جراء جائحة كورونا، وتغطي هذه الدفعة كافة محافظات الوطن. وقد ذهب معظم هذه المساعدات وفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة إلى عمال الضفة الغربية (96%)، وبلغت حصة قطاع غزة منها نحو 4%، بواقع 5000 مستفيد تم تسجيلهم من خلال طاقم غزة في وزارة التنمية الاجتماعية- رام الله.

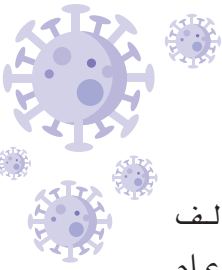
وصندوق وقفة عز، هو صندوق وطني تم تأسيسه بتاريخ 2020/4/2، بقرار من رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، بناء على توجيهات الرئيس محمود عباس. ويهدف الصندوق إلى تركيز الجهود الوطنية للمساهمة في مواجهة تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا في فلسطين وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ويشرف على الصندوق مجلس إدارة مكون من 30 شخصية فلسطينية.

« صرف 700 شيكل لـ 1000 عامل لمرة واحدة فقط

قامت وزارة العمل بصرف مساعدة مالية قيمتها «700 شيكل» لـ 1000 عامل فقط من قطاع غزة تضرروا من جائحة كورونا لمرة واحدة فقط²²، وذلك بعد اعلان الوزارة في ديسمبر 2020 عن تقديم مساعدات مالية قيمتها 700 شيكل ولمرة واحدة فقط، لما مجموعه 68 ألف عامل فقدوا عملهم بسبب جائحة كورونا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أعلن وزير العمل د. نصري أبو جيش بتاريخ 2020/12/21،

22. مقابلة مع سامي العمصي، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في غزة، بتاريخ 2020/12/29. وقد تعذر الحصول على عدد عمال قطاع غزة المستفيدين من هذه المنحة من مصادر رسمية في وزارة العمل - رام الله، بعد رفض المسؤولين فيها على الادلاء بأي معلومات حول العدد، وكذلك عدم اصدار الوزارة أي بيانات حول الموضوع فيما يتعلق بعمال غزة المستفيدين من المنحة.





أن الوزارة بدأت بالفعل في صرف مساعدة مالية قيمتها «700 شيكل» لـ 14 ألف عامل في الضفة والقطاع تضرروا من جائحة كورونا كدفعة أولى. وأشار مدير عام التشغيل في الوزارة رامي مهداوي في تصريحات صحفية بتاريخ 2020/12/19، أن هذه المساعدات مقدمة من البنك الدولي ضمن مشروع الاستجابة لكوفيد 19، والذي تبلغ قيمته 30 مليون دولار، حيث تم الحصول عليه بالتعاقد مع وزارة المالية وسيكون بتنفيذ من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ووفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، فإن عدد من استفادوا من الدفعة الأولى من عمال قطاع غزة بلغ نحو 1000 عامل فقط، وهو عدد محدود جداً مقارنةً بعدد العمال المستفيدين من المنحة في الضفة الغربية.

2. مساعدات السلطات في غزة للعمال المتضررين من جائحة كورونا في قطاع غزة

قامت السلطات في قطاع غزة، ممثلة في وزارة العمل بصرف 4 دفعات للعمال المتضررين من جائحة كورونا. وقد استفاد من هذه الدفعات 81.850 عامل، معظمهم بواقع 100 دولار لمرة واحدة فقط. وقد بلغ إجمالي مبلغ الدفعات 8.250.000 دولار، وقد تم تمويلها من وزارة المالية في غزة، والمنحة القطرية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر²³. وفيما يلي تفاصيل هذه الدفعات:

« صرف 100 دولار لـ 10 آلاف عامل لمرة واحدة فقط

أعلنت وزارة العمل في غزة في شهر أبريل 2020 عن رابطٍ الكتروني، لتسجيل العمال المتضررين من جائحة كورونا، واستطاعت من خلاله الحصول على قاعدة بيانات لكافة المتضررين، وأبرز هذه القطاعات هي: رياض الأطفال وقطاع السياحة

23. مقابلة مع المهندس ماهر أبو ريا، مدير عام التشغيل في وزارة العمل - غزة، بتاريخ 2020/11/10.

والفندقة وقطاع النقل والمواصلات والعاملين في المهن الانشائية. وكان تسجيل العمال المتضررين قد جاء في اطار تنفيذ مساعي لجنة المتابعة الحكومية والطوارئ العليا لدعم 10 آلاف عامل، بينما قام بالتسجيل حوالي 130 ألف متضرر. وقد جرت عملية فرز طالبت جميع المسجلين من خلال تدقيق البيانات حسب سوق العمل، ليرشح ما يقارب 38 ألف متضرر بشكل فعلي، مفيداً أنه تم الاختيار بحسب معايير الوزارة من العمال المسجلين الأكثر تضرراً، حيث استفاد 10 آلاف منهم بمبلغ 100 دولار لمرة واحدة، وبلغ إجمالي المبلغ مليون دولار، هي قيمة مبلغ المساعدة الذي أقرته لجنة الطوارئ الحكومية آنذاك.

« صرف 100 دولار لـ 1500 عامل لثلاث مرات (تصرف شهرياً) بتمويل من الصليب الأحمر الدولي

صرفت وزارة العمل في غزة في شهر مايو 2020، وبتمويل من الصليب الأحمر الدولي، مبلغ 450 ألف دولار لصالح 1500 مستفيد، بواقع 100 دولار لكل مستفيد (وبإجمالي 300 دولار على مدار 3 شهور). وقد تم اختيار المستفيدين ممن تنطبق عليهم المعايير، ومن العاملين في قطاع التعليم الخاص.

« صرف 100 دولار لـ 70 ألف عامل لمرة واحدة بتمويل المنحة القطرية

صرفت وزارة العمل في غزة في شهر سبتمبر 2020، وبتمويل من المنحة القطرية، مبلغ 7 مليون دولار لصالح 70 ألف مستفيداً، بواقع 100 دولار لكل مستفيد لمرة واحدة فقط. وقد تم اختيار المستفيدين ممن تنطبق عليهم المعايير، ومن العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية المتضررين من جائحة كورونا.



« صرف 200 دولار لـ 350 عامل مرة واحدة بتمويل من الصليب الأحمر الدولي

صرفت وزارة العمل في غزة في شهر نوفمبر 2020، وبتمويل من الصليب الأحمر الدولي، مبلغ 70 ألف دولار لصالح 350 مستفيداً، وبقاوع 200 دولار لكل مستفيد. وقد تم اختيار المستفيدين ممن تتطبق عليهم المعايير، ومن العاملين في قطاع التعليم الخاص.

جدول يبين دفعات (المساعدات) ووزارة العمل في غزة للعمال المتضررين من جائحة كورونا

#	المساعدة	الجهة الممولة	الجهة المستفيدة	عدد المستفيدين	مدة الاستفاداة (شهر)	بداية الاستفاداة	إجمالي المستفيدين	قيمة التمويل \$
1	مساعدة مالية بقيمة 100 \$	الحكومة - وزارة المالية	العمال متضرري كورونا	10,000	1	ابريل	10,000	1,000,000
2	مساعدة مالية بقيمة 100 \$	اللجنة الدولية للصليب الاحمر	العمال متضرري كورونا قطاع التعليم	1,500	3	مايو	1,500	450,000
3	مساعدة مالية بقيمة 100 \$	المنحة القطرية	العمال متضرري كورونا	70,000	1	سبتمبر	70,000	7,000,000
4	مساعدة مالية بقيمة 200 \$	اللجنة الدولية للصليب الاحمر	العمال متضرري كورونا قطاع التعليم الخاص	350	1	نوفمبر	350	70,000
إجمالي تكلفة / عدد المستفيدين من المساعدات المالية								8,520,000
							81,850	

ويتبين مما سبق، أن التدخلات الحكومية، سواء من الحكومة الفلسطينية أو السلطات في غزة، للتخفيف من الآثار السلبية الواقعة على عمال قطاع غزة بعد اعلان حالة الطوارئ، وفرض القيود للحد من انتشار فايروس كورونا لا تلبى أدنى احتياجاتهم، ولا تغطي جميع العمال المتأثرين بأزمة جائحة كورونا. كما أنها تعتبر في معظمها مبالغ مقطوعة ولمرة واحدة في معظم الأحيان، ولا تسد العجز الذي يعانيه العمال كونها لا توفر لهم الحياة الكريمة أثناء انقطاعهم عن العمل لفترات طويلة.

كما يتبين وجود فجوة كبيرة وخلل واضح في توزيع المساعدات التي قدمتها الحكومة الفلسطينية للعمال بحسب المناطق، إذ بلغت نسبة العمال الذين تم تقديم المساعدة لهم في قطاع غزة أقل من 5% من إجمالي المساعدات، فيما ذهبت نسبة تزيد عن 95% من هذه المساعدات لعمال الضفة الغربية.

كما يؤخذ على الجهات الحكومية، عدم اعلانها عن آلية واضحة لتوزيع المساعدات على العمل، تتضمن تحديد معايير واضحة لاختيار العمال المستفيدين من المساعدات، ومن هي الجهة المخولة باختيار هؤلاء العمال، وحجم المساعدات المرصودة لمساعدة العمال. كذلك، افتقدت عملية اختيار العمال المستفيدين من المساعدة، لأي تنسيق مع الجهات ذات العلاقة مع العمال في قطاع غزة، كوزارة العمل التي تديرها السلطات في غزة، والتي لديها قاعدة بيانات شاملة لعمال القطاع، والنقابات والاتحادات الصناعية، والمؤسسات الأهلية.



التوصيات

إنَّ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وفي ضوء الخشية من تدهور الأوضاع المعيشية والحياتية للعمال، وخاصة عمال المياومة، في حال استمرت القيود المفروضة للحد من انتشار فايروس كورونا، بما في ذلك فرض حظر التجول الليلي وحظر التجول الكامل يومي الجمعة والسبت من كل اسبوع لفترة طويلة، فإنه:

« يرى أن سياسة الحصار الإسرائيلية هي من أوصلت قطاع غزة إلى هذا الوضع الكارثي، ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن استمرار الحصار لمدة 14 عاماً، لفشله الذريع في اتخاذ إجراءات فعالة لوقف الحصار، وهو ما شجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

« يطالب الحكومة الفلسطينية بخلق آليات واضحة ومعلنة لإغاثة عمال قطاع غزة تتسم بالعدالة والنزاهة والشفافية.

« العمل على توسيع نطاق الدعم لفئة العمال المتضررين من الجائحة، ليشمل الدعم جميع العمال في القطاعات المختلفة خصوصاً الذين يعملون بنظام المياومة، وذلك بما يكفل تحصين العامل، وضمان قدرته على سد احتياجاته واحتياجات أسرته الأساسية.

« يطالب الحكومة الفلسطينية بإيجاد بدائل وحلول لمساعدة العمال المتضررين، أبرزها تطبيق قانون العمل ليكون مظلة قانونية، يتحقق من خلالها الحفاظ على حقوق العمال في هذه الظروف القاهرة.

« وجوب المتابعة الحكومية لالتزام الشركات والمؤسسات الخاصة بدفع أجور العمال أثناء الإغلاق، وهو التزام فرضه قانون العمل الساري بموجب نص المادة (38) منه، والذي لم يتوقف العمل به عند إعلان حالة الطوارئ، مع التأكيد على أهمية توجيه الدعم الحكومي للشركات والمؤسسات المتضررة لتكون قادرة على الايفاء بواجباتها

تجاه العاملين فيها .

- « تفعيل مؤسسة الضمان الاجتماعي والبدء الفعلي بإلحاق العاملين في كافة المؤسسات والشركات الخاصة ضمن المستفيدين، لتحقيق الأمان الاجتماعي للعمال.
- « ضرورة تعاون أطراف مثلث العمل (الوزارة، وأصحاب العمل، والعمال) من أجل البحث عن حلول سريعة تقلل الخسائر قدر الإمكان، وتحافظ على استمرار عجلة الحياة، والقضاء على تفشي حالات الفقر والبطالة الناتجة عن تنفيذ حالة الطوارئ.
- « العمل على توطين المساعدات من خلال إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من جراء هذه الجائحة سواء كانوا من العمال أو أصحاب العمل، مع تمتعه بمعايير شفافة تضمن حصول جميع العمال المتضررين على التعويضات.
- « وجوب إعادة النظر بالسياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها الجهات الحكومية على مدار سنوات طويلة، مع الاستفادة من التجربة الحالية التي أنتجت هذه الحالة المساوية، والتي تستوجب من الجهات الحكومية تذليل العراقيل أمام استمرار أرباب العمل في تشغيل العمال من خلال تخفيض أو ازالة الرسوم الضريبية لتحقيق استمرار دوران عجلة الاقتصاد ولو بالحد الأدنى.

